

## الدعوات لوقف مسلسل العنف ضد المرأة في تونس تتصاعد

تنامي التحريض ضد المرأة في خطابات السياسيين يثير المخاوف من التراجع عن مكتسباتها



## الإفلات من العقاب معضلة تُؤرق التونسيين والتونسيات

ضد المرأة وتريد إعادة التونسيين لمرجع التقسيم بين علمانيين وحقائين، موضعا "عندها تسيل دماء المرأة بين القبائل".

الفرات التي شددت فيها  
السلطات التونسية القيود  
للتصدي لتفشي فيروس  
كورونا شهدت تضاعف  
الاعتداءات ضد المرأة

وأضاف العبيدي في تصريح لـ "العرب" أنه "بالإرقام العنف ضد المرأة في تزايد، لأن هناك خطابا سياسيا يشجع على استهدافها من قبل الإسلاميين خاصة، هنا تكمن الخطورة: هناك أذرع إسلامية عنيفة تسلسل إلى مواقع حساسة على غرار البرلمان، مثل ائتلاف الكرامة، يتبنون مثل هذه الخطابات ورائهاهم كيف أعلنوا ذلك في مواقف موقفة تدعو علنا إلى التراجع عما تم تحقيقه في هذا المجال".

وتساير بلحاج حميدة العبيدي في موقفه حيث تشدد في تصريحها لـ "العرب" على أن "هناك خطابا سياسيا رجعيا وتمييزيا وتعزز بحذف مبدأ التنصاف في قانون المحكمة الدستورية مثلا".

وأشارت إلى أنه "منذ الاستقلال (سنة 1956) توجد قضية مساواة بين المرأة والرجل، لكن الخطوة الإيجابية اليوم أن الجميع يتفاعل مع الموضوع، وهناك جزء كبير من المجتمع يتحرك ضد العنف المسلط على المرأة في ظل تخلي الدولة عن دورها".

وكانت تونس قد شهدت سجلات تصاعدت في العام 2017 عندما بعث الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي لجنة الحريات الفردية والمساواة في الميراث بين الجنسين. ونجحت هذه اللجنة في إصدار تقرير بقي حبيس ادراج البرلمان، حيث عارضته قوى سياسية إسلامية وبقيت القوى السياسية التي تحمل لواء الدفاع عن مدينة دون أن تتجرأ على الدفع به للتصويت.

وتتعهد الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بمواصلة الضغط للتصدي للظاهرة حيث تؤكد فراوس على "مواصلة الجمعية ومناضلاتها الضغط على الجميع من أجل إيقاف هذا المسلسل، يكفي قتل النساء ونعم للحوار وغيره لتغيير العقليات ولدفع القضاء على أن يكون أكثر حزما مع الظاهرة".

وإلى جانب العقلية السائدة في المجتمع التونسي وهو لا يزال مجتمعا أبويا شأنه شأن العديد من المجتمعات العربية، تمهد الخطابات السياسية التي لا تخلو من مفردات تحقيرية للمرأة لاستهدافها ومكتسباتها. ولم يتردد نواب برلمانيون في إصدار مواقف مناهضة لحقوق المرأة ما أثار مخاوف من تبعات تلك الخطابات.

## خطابات سياسية تحقيرية

اعتبر المحلل السياسي محمد صالح العبيدي أن المسؤولية مشتركة في ما يخص العنف ضد المرأة، لكن بعض الخطابات السياسية هي تحقيرية

وتحتمل رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات المجتمع مسؤولية ما يحدث، قائلة "طبعي جدا أن المجتمع الذي يعتبر أن من أشكال أدوات التعامل مع المرأة هو بالركل والدفع والجرح والإهانة والتحقير هو نفس المجتمع الذي يعتبر أن قتل النساء يمكن أن يكون القرعان الذي يقدم لكى توصل السلطة الذكورية امتدادها".

وأوضحت "هذه العقلية المجتمعية السائدة كانت لها ارتداداتها في وسائل الإعلام وفي الخطاب السياسي وغيره، لكن تبقى الدولة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية لأن تلك الدولة ترفض حتى إخراج إحصائيات رسمية حول الجرائم التي استهدفت النساء، المسؤولون في هذه الدولة لا يعطون في خطاباتهم أي موقف مناهض للعنف ضد المرأة ولا توفر الدولة آليات تحصن المرأة مثل رقم أخضر (مجانا) يمكن للنساء المعنفات الاستناد به لتقديم شكوى، الدولة التي تمنح الأمنيين والقضاة حق تاويل القوانين المناهضة للعنف ضد النساء حسب مقصرة".

تحفيز الجناة على التعنيف النساء. وحملت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات الدولة مسؤولية العنف المتفشي ضد المرأة، قائلة إن "الدولة التونسية تتراخي في تطبيق القانون ووضع سياسة جزائية تجعل القضاء على العنف والقضاء على الإفلات من العقاب أحد أولوياتها وترجم ذلك من خلال إجراءات عملية، هي دولة غير قادرة على التصدي للعنف، الدولة التي لا تخصص ميزانيات لوضع حد للعنف ضد المرأة من خلال توفير مساو واستقبال الضحايا وفضاءات داخل المحاكم تتضمن وكلاء جمهورية متخصصين في العنف هي دولة متراخية".

وتابعت فراوس في حديث لـ "العرب" أن "الدولة غير قادرة لا على تغيير العقليات ولا تطبيق القانون، قتل النساء أصبح ظاهرة في تونس، في 2013 مثلا وزارة العدل قالت إن من ضمن 180 جريمة قتل أمام المحاكم هناك 50 قضية قتل أزواج رسمية حول القضية لكن الأخبار تتواتر عن حوادث قتل امرأة تحت نير العنف".

وتحتمل رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات المجتمع مسؤولية ما يحدث، قائلة "طبعي جدا أن المجتمع الذي يعتبر أن من أشكال أدوات التعامل مع المرأة هو بالركل والدفع والجرح والإهانة والتحقير هو نفس المجتمع الذي يعتبر أن قتل النساء يمكن أن يكون القرعان الذي يقدم لكى توصل السلطة الذكورية امتدادها".

وأوضحت "هذه العقلية المجتمعية السائدة كانت لها ارتداداتها في وسائل الإعلام وفي الخطاب السياسي وغيره، لكن تبقى الدولة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية لأن تلك الدولة ترفض حتى إخراج إحصائيات رسمية حول الجرائم التي استهدفت النساء، المسؤولون في هذه الدولة لا يعطون في خطاباتهم أي موقف مناهض للعنف ضد المرأة ولا توفر الدولة آليات تحصن المرأة مثل رقم أخضر (مجانا) يمكن للنساء المعنفات الاستناد به لتقديم شكوى، الدولة التي تمنح الأمنيين والقضاة حق تاويل القوانين المناهضة للعنف ضد النساء حسب مقصرة".

ليعزز مكانة المرأة ويحصنها من العنف ويحررها كذلك من القيود الاجتماعية وغيرها.

وشهدت الفترات التي شددت فيها السلطات التونسية القيود للتصدي لتفشي فيروس كورونا المستجد تضاعف الاعتداءات ضد المرأة سواء الناجمة عن عنف زوجي أو غيره.

وقالت بلحاج حميدة إن "نسبة العنف ضد المرأة تضاعفت ست مرات خصوصا خلال فترة الحجر الصحي الشامل الذي فرضته البلاد العام الماضي، واليوم لا توجد مراكز لإيواء النسوة المتضررات من العنف، ولا توجد الإمكانيات السياسية والبشرية والاجتماعية اللازمة لمقاومة الظاهرة".

وأردفت "العرب"، "إلى حد الآن لم يقع تطبيق القانون في تونس مثلما وقع في قضية الحال (رفقة الشارني) حيث ترك القضاء الجاني (زوجها) طليقا، ونحن نطالب القضاء بأن يتعامل بحزم وبأكبر جدية مع كل الإخلالات والجرائم والكف عن كونها قضايا عائلية في بعض الأحيان، وقضية العنف ضد المرأة ليست بقضية شخصية".

## عجز رسمي

وتابعت الناشطة الحقوقية وهي نائبة برلمانية سابقة أيضا وسبق لها أن راسست لجنة نيابية أقرت مشروعاً للمساواة التامة بين الجنسين أن "الدولة هي من تتحمل المسؤولية أولا، ولا يوجد أي اهتمام بالمسألة، ولم نر تصريحات من الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان)، والظاهرة تتكرر".

وكانت تونس قد أقرت قانوناً طموحا لمناهضة العنف ضد المرأة في 26 من يناير 2017، وهو قانون راهنت عليه منظمات وأحزاب تونسية



تشهد تونس، التي قطعت أشواطاً هامة في تمكين المرأة وتحسين موقعها ما جعلها بلداً عربياً رائداً في هذا المجال، جدلاً متصاعداً إثر مقتل امرأة على يد زوجها الأمني رمياً بالرصاص. وهذا ما أثار تساؤلات عن مدى جدية القضاء في التعامل مع ظاهرة العنف ضد النساء أولاً وثانياً الأسباب الكامنة وراء تناميها، خاصة أن هناك خطاباً سياسياً يدفع نحوها لاسيما أن خطابات بعض الإسلاميين لم تخل من التحريض على المرأة ما يثير مخاوف حقيقية حول مكتسباتها.

قد عنف زوجته وكان مهدياً بالسجن غير أنه تم إجراء صلح بينهما برعاية قاضي التحقيق وهو ما زاد من حدة الغضب في البلاد.

وأشارت القضية ردود فعل طبعها الحزن والغضب، فتداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي صورة للمرأة تحت عنوان "اسمها رفقة الشارني، ضحية المظلومة الاجتماعية".

ودفعت الحادثة التي هزت تونس بالجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، التي تعد من أعرق الجمعيات النسوية في البلاد، لإطلاق حراك جديد للضغط على السلطات من أجل التحرك ضد الظاهرة التي يبدو أنها نتاج بيئة حاضنة للعنف الذي اجتاحت كذلك الخطاب السياسي في تونس.

وبالرغم من ترسانة التشريعات التي تميز تونس عن غيرها من البلدان العربية المحافظة، إلا أن ذلك لم يوقف مسلسل العنف ضد المرأة حيث قتلت رفقة الشارني، التي غزا اسمها مواقع التواصل الاجتماعي، رمياً بالرصاص في محافظة الكاف (شمال غرب) وهو ما يفاقم التوجس من ضرب مكاسب المرأة التونسية.

واستتكرت وزارة المرأة في بيان ما حصل وأعربت عن أملها "أن تكون هذه الحادثة حافزاً ليجد قانون تم سنه في 2017 الذي قطع مع الضغط الذي يمكن أن يسلط على النساء في التخلي عن الشكاوي قصد تتبع المعتدي، مجالاً للتطبيق".

وأفادت الناشطة الحقوقية والسياسية بشرى بلحاج حميدة أن "قانون القضاء على العنف ضد المرأة في تونس يتطلب في البداية وقاية وتربية على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وهذا يستدعي إرادة سياسية حقيقية للقضاء على الظاهرة".

وأضافت بلحاج حميدة في تصريح لـ "العرب"، "إلى حد الآن لم يقع تطبيق القانون في تونس مثلما وقع في قضية الحال (رفقة الشارني) حيث ترك القضاء الجاني (زوجها) طليقا، ونحن نطالب القضاء بأن يتعامل بحزم وبأكبر جدية مع كل الإخلالات والجرائم والكف عن كونها قضايا عائلية في بعض الأحيان، وقضية العنف ضد المرأة ليست بقضية شخصية".

وتابعت الناشطة الحقوقية وهي نائبة برلمانية سابقة أيضا وسبق لها أن راسست لجنة نيابية أقرت مشروعاً للمساواة التامة بين الجنسين أن "الدولة هي من تتحمل المسؤولية أولا، ولا يوجد أي اهتمام بالمسألة، ولم نر تصريحات من الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان)، والظاهرة تتكرر".

وكانت تونس قد أقرت قانوناً طموحا لمناهضة العنف ضد المرأة في 26 من يناير 2017، وهو قانون راهنت عليه منظمات وأحزاب تونسية

صفير الجديري  
صحافي تونسي

تونس - لا تزال تونس تحت الصدمة إثر مقتل امرأة في إحدى محافظات شمال البلاد على يد زوجها الأمني بالرصاص الحي، حيث أعادت هذه الحادثة إلى الواجهة الجدل بشأن العنف ضد المرأة والجهود المبذولة للحد منه.

ودفعت الحادثة التي هزت تونس بالجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، التي تعد من أعرق الجمعيات النسوية في البلاد، لإطلاق حراك جديد للضغط على السلطات من أجل التحرك ضد الظاهرة التي يبدو أنها نتاج بيئة حاضنة للعنف الذي اجتاحت كذلك الخطاب السياسي في تونس.

وبالرغم من ترسانة التشريعات التي تميز تونس عن غيرها من البلدان العربية المحافظة، إلا أن ذلك لم يوقف مسلسل العنف ضد المرأة حيث قتلت رفقة الشارني، التي غزا اسمها مواقع التواصل الاجتماعي، رمياً بالرصاص في محافظة الكاف (شمال غرب) وهو ما يفاقم التوجس من ضرب مكاسب المرأة التونسية.



وبالنسبة إلى رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بشرى فراوس، فإن الظاهرة أخذت بعدد من الأول يتعلق بالعقلية السائدة في المجتمع التونسي الذي لا يزال محافظاً إلى حد كبير، والثاني بالسياسة التي تنتهجها الدولة بشأنها في ذلك شأن خطابات القادة السياسيين الذين يتعمدون إطلاق تصريحات تستهدف المرأة التونسية ومكتسباتها.

## تعاون قضائي

سلطات حادثة مقتل رفقة الشارني الضوء على التعاطي القضائي مع حوادث العنف ضد المرأة، خاصة أن الجاني كان



الأخبار تحدد بحقوق المرأة التونسية